سليمان يلتقي ممثلين للمعارضة أبرزهم «الإخوان» و٦ من «شباب ٢٥ يناير»

الحوار الوطني المصري ينطلق بـ «لجنة لتعديل الدستور»

● ،، القاهرة/ وكالات

انطلق أمس الحوار الوطني الذي دعت إليه السلطات المصرية لإيجاد مخرج للأزمة المستمرة منذ ٢٥ يناير الماضي وسط تباين في تقييم نتائج أولى جلساته، إذ ورغم الإعلان عن اتفاق على تشكيل لجنة لدراسة واقتراح التعديلات الدستورية بحلول الأسبوع الأول من مارس المقبل. اعتبر «الإخوان المسلمون» أن ما قدمته السلطات حتى الآن غير كاف. فيما قال القيادي المعارض محمد البرادعي إنه لم يدع إلى الحوار.

والتقى نائب الرئيس المصري عمر سليمان في إطار الحوار الوطني كلاً من رؤساء أحزاب "الوفد" السيد البدوي و"التجمع" رفعت السعيد و"الجيل" ناجي الشهابي، و"الاتحاد الديمقراطي" أسامة شلتوت، والأمين العام للحزب الوطني الحاكم حسام بدراوي. وشارك عن جماعة "الإخوان" كل من سعد الكتاتني ومحمد مرسي، إضافة إلى شخصيات من لجنة الحكماء وأخرى حزبية أبرزها منير فخري عبدالنور ومحمود أباظة ويحيى الجمل ونجيب ساويرس ومصطفى بكري ومحمد رجب ومكرم محمد أحمد ومنصور حسن. كما عقد سليمان لقاء مع ستة من الشباب يمثلون بعض المتظاهرين في ميدان التحرير.

وصدر بيان في ختام اللقاءات أكد توافق أطراف الحوار كافة على تقدير واحترام حركة ٢٥ يناير وعلى ضرورة التعامل الجاد والعاجل والأمين مع الأزمة الراهنة التي تواجهها مصر ومع المطالب المشروعة للشباب والقوى السياسية في المجتمع، آخذين في كامل الاعتبار التمسك بالشرعية الدستورية في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه مصر في أعقاب هذه الأزمة من تراجع في أمن المواطنين وتعطيل لمصالحهم وشلل في المرافق ووقف للدراسة بالجامعات والمدارس وما لحق بالاقتصاد من أضرار وخسائر، فضلاً عما صاحب الأزمة من محاولات للتدخل الخارجي في الشأن المصري واختراق أمني لعناصر أجنبية دخيلة تعمل على زعزعة الاستقرار، لكن مع الإقرار بأن حركة ٢٥ يناير حركة وطنية وشريفة.

وأوضح البيان "إن أطراف الحوار الوطني اتفقت على عدد من الترتيبات السياسية والإجراءات الدستورية والتشريعية توافقت في ما بينها على أن تكون ذات طبيعة مؤقتة ولحين انتخاب رئيس بعد انتهاء الولاية الحالية للرئاسة". وتتضمن هذه الترتيبات تنفيذ التعهدات الواردة في كلمة الرئيس حسني مبارك أول فبراير وهي عدم الترشح لفترة رئاسية جديدة وتحقيق الانتقال السلمي للسلطة وفقاً لأحكام الدستور وإجراء تعديلات تشمل المادتين ٧٦ و٧٧ وما يلزم من تعديلات أخرى تتطلبها عملية الانتقال السلمي للسلطة وإجراء ما يلزم من التعديلات التشريعية المترتبة على تعديلات الدستور وتنفيذ قرارات محكمة النقض في الطعون المقدمة على انتخابات البرلمان وملاحقة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين في الانفلات الأمني.

وقال البيان "إنه تنفيذاً لهذه التعهدات يتم تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية وبعض الشخصيات السياسية، تتولى دراسة واقتراح التعديلات الدستورية وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور في موعد ينتهي في الأسبوع الأول من مارس، وأن تعلن الحكومة عن فتح مكتب لتلقي الشكاوى عن معتقلي الرأي من الانتماءات كافة والإفراج عنهم فوراً مع تعهد الحكومة بعدم ملاحقتهم أو التضييق عليهم في ممارسة نشاطهم السياسي، وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وعدم فرض أية قيود على أنشطتها تتجاوز أحكام القانون، وتكليف الأجهزة الرقابية والقضائية بمواصلة ملاحقة الفاسدين والمسؤولين عما شهدته البلاد من انفلات أمني ومحاسبتهم وإنهاء حالة الطوارئ طبقاً للظروف الأمنية وحالة إنهاء التهديد الأمني للمجتمع.

وأكدت كل الأطياف رفضها التام للتدخل الأجنبي بصوره وأشكاله كافة في الشأن الداخلي لمصر. كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة وطنية للمتابعة تضم شخصيات عامة ومستقلة من الخبراء والمتخصصين وممثلين عن الحركات الشبابية تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه كافة مع رفع تقاريرها وتوصياتها إلى سليمان.

لكن وبعد ساعات على انتهاء جلسة الحوار الوطني، اعتبر القيادي في "الإخوان" محمد مرسي أن الاقتراحات بشأن الإصلاحات السياسية التي قدمتها السلطات "غير كافية". وقال المتحدث باسم الجماعة عصام العريان "ما استجيب إليه تم بطريق شكلية ولم تتم الاستجابة لغالبية المطالب" وقالت الجماعة إن التظاهرات المطالبة بإسقاط النظام ستستمر إلى جانب الحوار، وأضافت "الشعب موجود في ميدان التحرير .. الإخوان معهم .. لسنا وحدنا في الميدان ولا نسيطر عليه .. نحن في الميدان وفي الحوار ولا نتعارض بينهما".

وأصدرت "الإخوان" بياناً طويلاً سعت خلاله إلى تبرير دخولها في هذا الحوار بعد أن رفضته في البداية بقولها "إنها ترغب في توصيل المطالب مباشرة إلى المسؤولين الجدد حتى تختبر جديتهم في الاستجابة لها". وقالت "إنه حدث خلاف في الرأي حول بقية المطالب التي يطالب بها الشعب، لكن من دون أن تشير إلى نقاط الخلاف".

إلا أن مسؤولاً في حزب معارض شارك في الحوار، أعلن أن سليمان رفض مطلب المعارضة بأن يقوم مبارك بتفويض سلطاته له. وقال المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه "إن البيان الذي تلاه المتحدث الحكومي لم يأخذ في الاعتبار الاقتراحات والمطالب التي كانت محل تأييد من ممثلي المعارضة، خصوصاً ضرورة تعديل المادة ٨٨ من الدستور".

وتطالب المعارضة المصرية بإلغاء التعديل الذي أدخل في عام ٢٠٠٧ على المادة ٨٨ من الدستور والذي ألغى الإشراف القضائي الكامل على صناديق الاقتراع الذي يعد وفقاً للمعارضة الضمان الرئيسي لنزاهة الانتخابات.

والتقى سليمان أيضاً ستة أشخاص هم ممثلو الشبان المتظاهرين في ميدان التحرير بعد دقائق من انتهاء جلسة الحوار. وقال المتحدث باسم الحكومة مجدي راضي إن الشبان الستة لم يكونوا جزءاً من مناقشة النص الذي تم الاتفاق عليه.

وغاب عن الحوار المعارض محمد البرادعي الذي قال إنه لم يدع إليه، متمسكاً برفضه الخوض في أي مفاوضات مع النظام قبل الاستجابة للمطلب الرئيسي للمتظاهرين وهو رحيل مبارك. وحذر البرادعي من خطر اندلاع حرب أهلية في مصر، وقال في مقابلة مع مجلة دير شبيجل الألمانية "شهدنا انهياراً كاملاً للنظام العام وهجمات دموية وأحياناً مميتة وألقى المسؤولية عن ذلك على عاتق العناصر المستفزة التي جندتها أجهزة الاستخبارات والشرطة".

وطرح العالم المصري الأمريكي أحمد زويل أمس خطة تغيير من خمس نقاط للخروج سريعا من الوضع الحالي في مصر التي تشهد منذ ١٣ يوما حركة احتجاج غير مسبوقة ضد الرئيس حسني مبارك. وقال زويل في مؤتمر صحافي أمس في القاهرة "إن الأوضاع الحالية في مصر تتطلب حل الأزمة بسرعة"، مؤكداً ضرورة ان تكون مصر هي المصلحة الاولى لكل الاطراف.

وللتوصل الى ذلك طرح زويل العضو في لجنة الحكماء المكونة من شخصيات حزبية وعامة عملية تغيير جذري من خمس نقاط هي:

– اولا: تكوين مجلس من القانونيين والشخصيات العامة لتعديل مواد الدستور ٧٦ و٧٧ و٨٨ و١٧٩، وتحديد جدول زمني لاجراء انتخابات حقيقية".

– ثانيا: الغاء قانون الطوارئ وتعديل قانون الاحزاب.

– ثالثا: الافراج عن المعتقلين السياسيين وبالاخص الشباب وجماعة الاخوان.

– رابعا: اجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف قضائي كامل.

– خامسا: تغيير كامل في منظومة الاعلام المصري.

ومن دون ان يدعو صراحة الى رحيل مبارك، طالب زويل بان يقوم نائب الرئيس عمر سليمان بمهمة الاشراف على هذه المرحلة. ووجه تحية الى الشبان في ميدان التحرير الذين قال انه التقى ممثليهم مطولا، مضيفا ان العمل العظيم الذي قاموا به لم يتوقعه احد في الداخل والخارج، مطالبا بتغيير وصفهم من "شباب الفيسبوك" الى "شباب فيس ايجيبت" (شباب وجه مصر). لكنه حذر هؤلاء الشباب من "تسييس مشبوه" لتحركهم، معتبراً انها "فترة مهمة وحرجة جداً لا بد من رؤية واضحة وصادقة في التعامل معها".

عبرت عن قلقها من وصول «الإخوان» إلى السلطة

إسرائيل تعجّل بإقامة سياج على حدود مصر

■ ،، عواصم/وكالات

وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالإسراع في عملية إقامة السياج الأمني على الحدود مع مصر في ظل الأحداث التي تمر بها البلاد. في حين أكدت شركة "أميال- أمريكان إسرائيل" أمس، أن أنبوب الغاز التابع لشركة غاز شرق المتوسط "إي.ام.جي" الذي يمتد من العريش في مصر إلى عسقلان الإسرائيلية، سليم ولم يتضرر جراء الحريق الذي استهدف محطة قياس للغاز بسيناء. بالتوازي، ذكر شريك إسرائيلي في أنبوب الغاز المستهدف أمس، أنه قد يجري استئناف إمدادات الغاز المصرية في غضون أسبوع، وذلك بعد تأثر الضخ في كل من الأردن وإسرائيل. في حين أفادت وسائل إعلام ومصادر رسمية إسرائيلية أمس، أن الدولة العبرية تحاول تسريع إجراءات تسمح لها بتنويع مصادر تزويدها بالغاز الطبيعي تحسباً لأي موقف طارئ جديد.

وذكرت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية أمس، أن نتنياهو سعى خلال العامين الماضيين إلى دفع إقامة السياج على الحدود مع مصر بغية وقف تسلل المهاجرين الأفارقة وعمليات التهريب عبر الحدود المصرية وأنه يعتقد حالياً أن ما يحدث في مصر يستلزم تعجيل إقامته. وأشارت الصحيفة إلى أن نتنياهو يسعى أيضاً إلى تطوير حقل الغاز الفلسطيني قرب غزة كمصدر طاقة بديل للغاز المصري، وإلى مد سكة حديدية بين ميناءي إيلات وأسدود مما قد يشكل بديلاً بريياً لقناة السويس مستقبلاً.

وكان مدير عام شركة الكهرباء الوطنية الأردنية غالب المعابرة أكد أمس، أن الانفجار الذي وقع في الأنبوب الناقل للغاز في شبه جزيرة سيناء أمس الأول، أدى إلى توقف تدفق الغاز إلى المملكة.

وأضاف أنه نتيجة لذلك، اضطرت الشركة لتحويل جميع المحطات إلى العمل بالوقود الثقيل والديزل لإنتاج الكهرباء، متوقعاً أن يستمر انقطاع تدفق الغاز لمدة أسبوع لحين إصلاح الخطوط التي تأثرت بالنيران.

وقالت أميال- أمريكان في بيان أمس "انقطعت إمدادات الغاز إلى (إي.ام.جي) ومن ثم إلى عملائها الإسرائيليين بفعل الحريق في منشأة القياس التي لا تتبع لها". وأضافت من المتوقع استئناف إمدادات الغاز إلى إي.ام.جي في غضون أسبوع.

بالتوازي، من المقرر أن تطلق وزارة البنى التحتية الإسرائيلية على الفور، طلب استدراج عروض لبناء منصة عائمة قبالة سواحل الخضيرة شمال إسرائيل يمكنها تسلم الغاز السائل وضخه في الشبكة الوطنية. وقال وزير البنى التحتية عوزي لاندو للإذاعة الإسرائيلية "يجب علينا بناء هذه المنصة قبالة الخضيرة في غضون عامين بسبب وجود حالة الطوارئ التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار".

وقالت المجلة الاقتصادية ذي ماركر إنه يتوقع أن ينتهي هذا المشروع قبل نهاية ٢٠١٢ وتقدر قيمته بـ ٣٠٠ مليون دولار. وفي تطور متصل، أعرب الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز الليلة قبل الماضية، عن قلقه إزاء التغييرات التي قد تأتي بها التطورات الحالية في مصر، على مستوى منطقة الشرق الأوسط. وقال بيريز "إننا قلقون للغاية حيال أي تغيير في حكومة أو نظام"، مشدداً بقوله "إذا ما تم انتخاب الإخوان المسلمين في مصر، فلن يأتوا بالسلام".

وجاءت تصريحات بيريز في خطاب ألقاه أمام مؤتمر اللوبي المؤيد لإسرائيل في أوروبا، وعلى مسامع ٤٣٠ برلمانياً من ٣٢ دولة أوروبية في القدس.

من جانب آخر أشاد ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي السابق، بالرئيس المصري حسني مبارك ووصفه بأنه «رجل صالح» وصديق قوي للولايات المتحدة، لكنه قال إن الشعب هو الذي سيقرر مصيره كزعيم. وقال تشيني خلال جلسة يتلقى فيها أسئلة في لقاء لتكريم الرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريجان «إنه رجل صالح.. إنه صديق صالح وحليف للولايات المتحدة ونحتاج لتذكر ذلك». ومضى يقول «في النهاية أياً كان ما سيأتي في الفترة القادمة سيحدده الشعب المصري». ولم يذكر تشيني الذي كثيراً ما ينتقد الرئيس الأمريكي باراك أوباما آراء بشأن طريقة تعامل الأخير مع الأزمة لكنه قال إن من المهم القيام بجهود دبلوماسية بشكل غير معلن. ومضى يقول «من الصعب للغاية على زعيم أجنبي ما التصرف بناء على نصيحة أمريكية بطريقة ملحوظة».

هتافات في ميدان التحرير ترفض تدخلات إيران

أبو الغيط: الشعب بأكمله لن يقبل أي إملاءات خارجية

■ ،، القاهرة/وكالات

ردد الشباب المعتصمون في ميدان التحرير وسط القاهرة أمس هتافات ضد إيران بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية المصرية. في وقت أكد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في اتصالات مع نظرائه في الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية وكندا وأستراليا أن "الشعب المصري بأكمله لا يقبل إملاءات خارجية ولا بد من توقف المسؤولين عن الظهور وكأنهم يفرضون على مصر منهجاً محدداً".

وقال متحدث أمام المتظاهرين في ميدان التحرير "هناك من يحاول استغلال ما يجري في مصر لتحقيق مكاسب خاصة به، لكن المصريين جميعاً لن يسمحوا بذلك، وعلى هؤلاء أن ينظروا إلى ما يجري في بلادهم من ظلم وديكتاتورية". وأضاف "مصر لا يمكن أن تكون إيران أخرى.. لن تحكمنا ديكتاتورية دينية كما في إيران".

وأضاف المتحدث رداً على تصريحات مرشد الجمهورية الإيرانية علي خامنئي بأن ما يجري في مصر مستلهم من الثورة الإيرانية "إن المصريين لا يستلهمون ثورتهم من أحد، بل هم من يستلهم العالم منهم"، وهنا حدث هتاف وتصفيق كبير.

إلى ذلك، قال أبو الغيط إن هناك فرقاً كبيراً بين الاهتمام الدولي بما يحدث في مصر من جانب، ومحاولات الإملاء والتدخل التي تتم من جهة بعض الدول، خاصة الغربية. وأضاف "إن ما يجري في مصر من إحداث وتطورات تعيد صياغة المستقبل السياسي، إنما هو شأن مصري يقرره المصريون أنفسهم وعلى العالم أن يشجع فقط هذا التفاعل الحضاري بين الدولة والشعب والقوى السياسية، لكن دون أن يسعى إلى التدخل فيه أو محاولة إدارته أو التأثير عليه".

وقال أبو الغيط "مع الأسف لا نزال نرى بعض المسؤولين والسياسيين، وبالذات من دول غربية يمارسون هوايتهم المفضلة في إلقاء الدروس وكأن الشعب المصري يصغي إلى إملاءاتهم، ويبدو أن البعض منهم لا يزال يتعامل بالعقلية الاستعمارية التي كنا نعتقد أنها ولت إلى غير رجعة وهذا أمر مؤسف". وأضاف "أقول مرة أخرى وأنصح هؤلاء توقفوا عن الإملاء ومحاولات التوجيه لما يجب أن يحدث في مصر وما تتمنون أنتم رؤيته في مصر.. مصر ليست تحت وصاية أي طرف منكم، وسوف تحقق آمال شعبها في تطور جوهري لحياتها السياسية وبتوافق كامل لغالبية القوى السياسية والشعبية فيها دون أي التفات لهذه المؤثرات الخارجية".

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية إن أبو الغيط شرح لنظرائه أن الوضع في سبيله لأن يتطور إلى الأفضل، خاصة في ضوء وجود قنوات حوار عالية المستوى بين الدولة والقوى السياسية والشعبية المطالبة بالإصلاحات السياسية، وإن الحكومة تسعى للتجاوب مع عدد من الأفكار المطروحة في إطار من الشرعية الدستورية.

وأضاف أن أبو الغيط أكد لمتحدثيه أن الشعب بأكمله لا يقبل إملاءات خارجية، مشدداً على أهمية توقف المسؤولين الأجانب عن الظهور وكأنهم يفرضون على مصر منهجاً محدداً. وشرح لهم أن تردد مصطلحات مثل "مرحلة انتقالية فورية" إنما يعكس عدم فهم للوضع والدستور، مطالباً نظراءه الأجانب بالتعرف جيداً إلى الوضع بكل مكوناته قبل إصدار مواقف أو تصريحات غير مدروسة بشكل جيد.

وذكر المتحدث أن عدداً من الوزراء الأجانب تطرقوا إلى ما تردد عن اعتقال أو تعرض بالعنف لعدد من المراسلين من دولهم، حيث أشار أبو الغيط إلى أن السلطات المصرية تسعى وبحسب الإمكانيات المتاحة على الأرض إلى استعادة الهدوء تدريجياً والسيطرة على أي أعمال عنف قد تحدث ضد أي أجانب. مشدداً على أن مصر ملتزمة بحماية مراسلي الإعلام الدولي الموجودين على أرضها.

وأكد وكيل لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى أحمد عبدالحليم أن خطاب خامنئي التحريضي لن يؤثر إطلاقاً على الشعب المصري.

وقال "إن ما يحدث في مصر بالنسبة لإيران يكمل صورة عامة يسعون إليها ولا بد من إيضاح خريطة العلاقات الإيرانية في الشرق الأوسط، فهناك علاقة حميمة مع حزب الله وحماس الهدف منها إحداث الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط، بصرف النظر عما يحدث داخل إيران فيما يتعلق بالقضية النووية".

تظاهرات عراقية تطالب بتحسين الأحوال المعيشية.. والمالكي يدعو إلى التعامل معها بحكمة

■ بغداد/وكالات

رغم أن تشكيل الحكومة العراقية أنهى أزمة سياسية حادة، فإن هذا التشكيل لم يحسم تأسيس «مجلس السياسات الاستراتيجية» الذي تمت الموافقة عليه وفق «اتفاق أربيل» بمبادرة رئيس إقليم كردستان العراق، الأمر الذي يهدد بقاء الائتلاف الحكومي.

تلوح في أفق العملية السياسية العراقية أزمة جديدة تتعلق ببعض مواد قانون 'المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية العليا'، والذي تم الاتفاق على إنشائه في اتفاق أربيل الذي عقد أواخر العام الماضي.

وقال مستشار قائمة 'العراقية' بزعامة رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي، هاني عاشور في بيان صدر أمس، إن اللقاء المرتقب بين علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي 'سيثبت إذا ما كانت الشراكة الوطنية وأتفاقات أربيل باقية أم إنها انهارت'، مبينا أن 'هذا اللقاء سيكون حاسما في تحديد المواقف المقبلة للقائمة العراقية بشكل خاص والكتل الأخرى بشكل عام'.

وأشار عاشور إلى أن 'اللقاء سيعقد خلال أيام قليلة جدا من هذا الأسبوع، ولا بد أن يكون حاسما في تنفيذ الاتفاقات الناتجة عن اجتماع أربيل التي كانت مفتاح تشكيل الحكومة، واستكمال تشكيل الوزارات وقيام المجلس الوطني للسياسات العليا'، مؤكدا أن 'المرحلة لم تعد تتحمل المزيد من التأخير'.

وكان برلماني في 'التحالف الكردستاني' كشف في وقت سابق أن علاوي اتصل هاتفيا برئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني وطلب منه 'التدخل لحل إشكالية تشكيل 'مجلس السياسات' بالإضافة إلى أمور أخرى عالقة.

وتدور خلافات بين قائمة 'العراقية' و'التحالف الوطني' بزعامة المالكي حول بعض بنود مسودة قانون 'مجلس السياسات'، ومن أهم هذه الخلافات 'آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب 'العراقية' أن يكون 'آلية الاختيار في مجلس النواب، الأمر الذي يرفضه 'التحالف الوطني' ويطالب أن يكون في داخل الهيئة التي تشكل داخل المجلس نفسه، كما أن هناك خلافات بشأن الصفة التي يتمتع بها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته وهل تكون صفته أمينا عاما أو رئيسا؟.

ويشار إلى أن 'العراقية' تملك ١٢ وزارة من أصل ٣٨ وزارة تشكل الحكومة العراقية.

وتظاهر المئات من أهالي محافظتي البصرة والأنبار أمس، مطالبين بتوفير الخدمات ومفردات البطاقة الغذائية ومكافحة الفساد والبطالة وإقالة مسؤولين محليين.

ففي مدينة البصرة، تظاهر مئات المواطنين مطالبين بإقالة المحافظ شلتاغ عبود وتوفير الخدمات، وبخاصة مفردات البطاقة التموينية من المواد الغذائية، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، وتوفير فرص العمل للشباب، واحترام حقوق الإنسان، رافعين بطاقات صفراء.

وهدد المتظاهرون بالخروج بتظاهرة أكبر في المستقبل لـ'رفع بطاقات حمراء ضد المسؤولين المقصرين'.

وفي محافظة الأنبار، خرج المئات من أهالي المحافظة في تظاهرة حاشدة تطالب الحكومة بالإيفاء بوعودها وتوفير الخدمات ومكافحة الفساد.

وكان عدد من محافظات العراق بينها العاصمة بغداد، شهدت خلال الأيام الماضية تظاهرات تطالب الحكومة بتحسين الخدمات وتوفير مواد البطاقة التموينية بانتظام وإيجاد فرص عمل للعاطلين.

في السياق، قال رئيس الوزراء إنه 'من غير المستبعد أن يستمر خروج التظاهرات في الشارع العراقي على غرار ما يحدث من تظاهرات في بعض الدول العربية، معتبرا أن 'تلك التظاهرات ستكون بعضها حقيقية بسبب نقص الخدمات في حين سيكون البعض الآخر بتوجيه ودعم من بعض الجهات'.

وأكد المالكي خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر محافظة بغداد 'ضرورة أن نراعي تلك التظاهرات، وأن يكون التعامل معها بحكمة، لا كما حدث في بعض الدول، مشيرا إلى أنه 'ربما تكون بعض المطالب يمكن تحقيقها، وربما يكون البعض الآخر غير ممكن أن يتحقق في الوقت الحاضر'.

إلى ذلك، قالت مسؤولة تنظيم 'بنات العراق' في محافظة ديالى وجدان عادل أمس، إن المالكي 'وافق على احتواء تنظيم بنات العراق والتعامل معه وفق آلية منظمة تطابق آلية التعامل مع ملف أبناء العراق'.

وذكرت عادل أن 'التنظيم، الذي تبلغ عدد منتسباته أكثر من ٢٥٠، بدأ بترويج معاملات رسمية بهدف الإسراع في توزيع الرواتب الشهرية البالغة ٣٠٠ ألف دينار لكل منتسبة نهاية فبراير الجاري، بعدما كانت متوقفة لأكثر من ١٠ أشهر متتالية بسبب انقطاع التمويل الأمريكي عن التنظيم'. وأعلنت 'تشكيل لجنة عليا مشتركة بين الأجهزة الأمنية ولجنة المصالحة الوطنية في رئاسة الوزراء لدراسة ملف تنظيم بنات العراق بهدف زج منتسباته إلى إحدى الوزارات الأمنية الحكومية، للاستفادة من الخبرات المتراكمة لديهن، خصوصا بعد نجاح التنظيم في القضاء على ظاهرة النساء الانتحاريات في المحافظة بنسبة كبيرة'.

يذكر أن هذا التنظيم تشكل نهاية عام ٢٠٠٧م، بهدف مواجهة ظاهرة النساء الانتحاريات، إذ نجح التنظيم في كشف العديد من الخلايا الانتحارية النسائية والتي تم اعتقال أفرادها.